عليه من التوحيد وعبادة الله تعالى وبعد هذا فهل يلزم من قال بمنع الاتباع هذا القول في سائر الانبياء غير نبينا عليهم الصلوة والسلام ويخالفون بينهم اما من منع الاتباع عقلا فيطرد اصله في كل رسول بل ادمية واما من قال بالمنع لان النقل فانما تصور له وتقرر لمتبعه ومن قال بالوقف فعلى اصله ومن قال بوجوب الاتباع لم يقبله بل ترضه بمساق حجته في كل نبي فصل هذا حكم ما تكون المخالفة فيه من الاعمال عن قصد وهو ما يسمى معصية ويدخل تحت التكليف واما ما يكون بغير قصد وتعمد كالنسيان والغلط في الوظائف الشرعية مما تقرر الشرع بعدم تعلق الخطاب به وترك المؤاخذة عليه فاحوال الانبياء عليهم السلام في ترك المؤاخذة به وكونه ليس بمعصية لهم مع امهم سواء ثم ذلك على نوعين ما طريقه البلاغ وتقرير الشرع وتعلق الاحكام وتعليم الامة بالفعل واخذهم باتباعه فيه وما هو خارج عن هذا فيما يختص بنفسه اما الاول فحكمه عند جماعة من العلماء حكم النسيان في القول في هذا الباب وقد ذكرنا الاتفاق على امتناع ذلك في حق النبي صلى الله عليه وسلم وعصمته من جوازه عليه قصدا او سهوا فكذلك قالوا الافعال في هذا الباب لا يجوز طرق المخالفة فيها لا عمدا ولا سهوا لانها بمعنى القول من جهة التبليغ والاداء وطرق هذه العوارض عليها يوجب التشكيك وتسبب المطاعن واعتذر عن احاديث يتسهد فيها النوم وغيرها مما يوجب نذكرها بعد هذا وإلى هذا مال ابو اسحق وذهب الاكثر من الفقهاء والمتكلمين الى ان المخالفة في الافعال البلاغية والاحكام الشرعية سهوا وعن غير قصد منه جائز عليه كما تقرر من احاديث السهو في الصلوة وفرقوا بين ذلك وبين الاقوال البلاغية لقيام المعجزة على الصدق في القول ومخالفة ذلك تناقضها واما السهو في الافعال فغير مناقضها ولا قادح في المنبقة

بل غلطات الفعل وعقلات القلب من سمات البشر كما قال عليه الصلوة والسلام انما انا بشر مثلكم انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فهم بل حالة النسيان والسهو هنا في حقه عليه الصلوة والسلام سبب افادة علم وتقرير شرع كما قال عليه الصلوة والسلام انى لا انسى ولكن انسى لاسن بل قد روى لست انسى ولكن انسى لاسن وهذه الحالة زيادة له في التبليغ وتمام عليه في النعمة بعيدة عن سمات النقص واغراض الطعن فان الطاعن يتجوز بذلك يشترطون ان لا يرسل لا تقر على السهو والغلط بل ينبهون عليه ويقرون حكمه بالقول على قول بعضهم وهو الصحيح وقيل انقراضهم على قول الاخرين واما ما ليس طريقه البلاغ ولا بيان الاحكام من افعاله صلى الله عليه وسلم وما يختص به من امور نبه واذكار قلبه مما لم يفعله ليتبع فيه فالاكثر من طبقات علماء الامة على جواز السهو والغلط عليه فيها ولحوق الفترات والغفلات بقلبه وذلك بما كلفه من مقاسات الخلق وسياسات الامة ومعاناة الاهل وملاحظة الاعداء وكل ليس على سبيل التكرار ولا الاتصال بل على سبيل الندور كما قال عليه الصلوة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله وليس في هذا شيء من ريبته وفي ناقض معجزته وذهبت طائفة الى منع السهو والنسيان والغفلات والفترات في حقه عليه الصلوة والسلام جملة وهو مذهب جماعة المتصوفة واصحاب علم القلوب والمقامات وهم في هذه الاحاديث مذاهب تذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى فصل في الكلام على الاحاديث المذكورة فيها السهو منه صلى الله عليه وسلم قد قدمناه في الفصول قبل هذا مما يجوز فيه السهو عليه الصلوة والسلام وما يمتنع واطناه في الاخبار حملا وفي اقواله الدينية قطعا فاجزناه وقوعه في الافعال الدينية على الوجه الذي بيناه وذكرنا الماورد في ذلك ونحن نبسط القول فيه فالصحيح من الاحاديث الواردة في سهوه صلى الله عليه وسلم في الصلوة ثلاثة احاديث اولها حديث ذي اليدين رضي الله عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)